

Distr.: General

7 February 2000

Arabic

Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١١

المعقدة في المقر، نيويورك،

١٥٠٠، يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة

الرئيس: السيد غالوشكا (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
 المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2
 Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750,
 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/54/3) و A/54/66 و 38/Rev.1 و 98 و A/54/123-E/1999 و A/54/124 و A/54/156/E/1999/102/Add.1 و A/54/224/225 و A/54/156/Add.1-E/1999/102/Add.1 و A/54/156-E/1999/102 و 341 و 225 و 352 و 342 و 264 و 354 (A/54/124) و

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/54/124) و

١ - السيدة تشونغ (بروني دار السلام): أثنت على الدور البارز الذي قامت به الأمم المتحدة في التصدي لقضايا المرأة، وذكرت على وجه الخصوص الإسهامات التي قدمتها لجنة مركز المرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٢ - ذكرت أن المرأة الريفية تأثرت بوجه خاص بالتلقلب الشديد في الأسواق المالية الذي نتج عن ظاهرة العولمة، كما أوضحه تقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في المناطق الريفية (A/54/123-E/1999/66). وأعربت لذلك عنأملها في أن تساعد الدورة الاستثنائية التي تعقدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لقياس مدى تنفيذ منهاج عمل بيجين في تحسين البرامج الوطنية.

٣ - السيدة فلامسوريين (منغوليا): قالت إن بلدها يعلق أهمية كبيرة على الدورة الاستثنائية القادمة التي ينبغي أن تكون مناسبة لإعادة تأكيد الالتزام السياسي الدولي بالتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وأضافت أن تقارير التنمية البشرية التي يعودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستكون، بالإضافة إلى ذلك، بمثابة مبادئ توجيهية مفيدة في تحديد المبادرات الجديدة مستلهمة روح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وذكرت أن منغوليا تؤيد أعمال لجنة مركز المرأة وأعمال المجلس الاقتصادي الاجتماعي في تنفيذ منهاج العمل، وأنها ترحب بالبيان الوزاري الذي اعتمدته المجلس بشأن العمالة، وتخفيض حدة الفقر، والتمكين للمرأة والنهوض بها.

٤ - وقالت إنه منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أسرعت الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالأنشطة التي يُضطلع بها لصالح المرأة. ففي منغوليا، تحولت اللجنة التحضيرية الوطنية لمؤتمر بيجين إلى اللجنة الوطنية لتنفيذ مقررات مؤتمر بيجين وتم إنشاء برنامج وطني للنهوض بالمرأة. وقالت إن أولويات هذه الهيئات هي تخفيض حدة الفقر بالنسبة للمرأة، وتعزيز أشكال الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان التي يكفلها الضمان الاجتماعي. وزيادة رفاهية الأسرة، وتعزيز الروابط بين جيل الكبار وجيل الصغار، وكفالة احترام حقوق المرأة وحياتها. وأضافت أن هدف البرنامج هو تحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة في مجالات السلم والصحة والتعليم واتخاذ القرارات والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وأضافت أن السياسة السكانية في منغوليا تسعى إلى ضمان مشاركة المرأة في التنمية، كما ذكرت أن البرنامج الوطني لتخفيض حدة الفقر في منغوليا يؤكد على مبدأ المساواة بين الجنسين.

٥ - وقالت إن وفدها يرحب بتقرير الأمين العام (A/54/123) الذي يشير بحق إلى أن مشاركة المرأة في القطاع الزراعي تصورها التقارير بأقل من حقيقتها، ويوافق على أن هناك حاجة شديدة إلى القيام بمزيد من البحث المقارنة. وذكرت أن النساء يؤلفن ٤٥٪ في المائة من سكان منغوليا البالغ عددهم ٢٤ مليون نسمة وأن ٤٥٪ من النساء يعشن في المناطق الريفية ويحيين حياة بدوية أو شبه بدوية. وأضافت أن التحول إلى اقتصاد الماشي قد أتاح فرصا وجاء بتحديات بالنسبة لسكان الريف، وخاصة بالنسبة للمرأة. وذكرت أن خخصصة الماشي قد حولت الرعاية إلى ملاك وحسنت مركزهم الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن تصفية شبكة الأمان الاجتماعي التي كانت تدعمها الحكومة أثرت تأثيرا سلبيا على ظروف الحياة. فقد قدرت دراسة استقصائية أجريت عن مستويات المعيشة في عام ١٩٩٧ أن أكثر من ٢٥٪ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر وأن معظمهم يعيشون في المناطق الريفية.

٦ - وقالت إن الحكومة، لهذا السبب تقوم باتخاذ إجراءات لتوزيع الماشي على الأسر الريفية وخاصة على الأسر التي ترأسها نساء. وأضافت أن المنظمات غير الحكومية تركز أيضا جهودها على تحسين قدرة المرأة الريفية على البقاء من الناحية الاقتصادية؛ وأن الاتحاد النسائي في منغوليا قام، مثلا، بإنشاء صناديق لتقديم القروض الصغيرة في جميع المقاطعات البالغ عددها ٢١ مقاطعة. وذكرت أنه بدأ العمل في مشاريع تتعلق بتقديم المعلومات والتدريب وت تقديم القروض الصغيرة والعمالة وتم توفير ٥٨٦ فرصة عمل جديدة.

٧ - وقالت إن منغوليا ترحب بالالتزام الدولي القوي بالتمكين للمرأة وتعتمد أن تقدم مشروع قرار بشأن حالة المرأة الريفية.

٨ - السيدة بوخاريل (نيبال): قالت إن حكومتها تنضم إلى البيان الذي قدمته غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكرت أن نيبال ترحب بتقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/54/264) وتعترف بما بذلته منظومة الأمم المتحدة من جهود للإسهام في التمكين للمرأة بفرض تحقيق التنمية البشرية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.

٩ - ذكرت أن نيبال قامت مؤخرا بتقديم تقريرها الأولي بمقتضى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وترى أن اعتماد البروتوكول الاختياري يمثل معلما هاما على طريق حماية وتعزيز حقوق المرأة. وأضافت أن مما يبعث على الأمل أن الهيئات الحكومية وغير الحكومية تبذل جهودا خاصة لمنع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة. وحثت المجتمع الدولي على تقديم الدعم في إعادة تأهيل اللاجئات والمشيرات وضحايا العنف من النساء. وأضافت أن نيبال مصممة على العمل مع البلدان الأخرى لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال في جنوب آسيا، وتوقعت أن يتم اعتماد اتفاقية إقليمية بشأن هذا الموضوع في اجتماع القمة القادمة الذي تعقد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

١٠ - وقالت إن وزارة شؤون المرأة والرعاية الاجتماعية في نيبال تستهدف على وجه الخصوص القضاء على الفجوة التعليمية بين الجنسين من خلال برامج تستهدف زيادة فرص المرأة في الحصول على التعليم النظامي

وغير النظامي وأنها تبحث إنشاء لجنة للمرأة. وذكرت أن المنظمات غير الحكومية والروابط الخاصة والروابط الاجتماعية تشارك أيضاً مشاركة عميقه في تحسين مركز المرأة في نيبال عن طريق توفير بيئة تشجع مشاركتها في عملية اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والمحللي. وأضافت أن الدستور ينص على أن تمثل النساء ٥ في المائة من المرشحات لمقاعد مجلس النواب من كل حزب سياسي؛ كما ينص قانون الانتخابات على أن يُحتفظ للمرأة بنسبة ٢٠ في المائة من الوظائف التي تُشغل بالانتخاب على الصعيد المحلي. وذكرت أن نيبال ملتزمة بإدماج المرأة في جميع جوانب التنمية الوطنية في المدى الطويل.

١١ - السيدة بلاجان (رومانيا): قالت إن حكومتها تنضم إلى البيان الذي قدمته فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وذكرت أن من رأى رومانيا أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان له أثر كبير على سياسات الحكومة وعلى أنشطة المنظمات الدولية من حيث استحداث استراتيجيات وحلول جديدة لتحقيق المساواة وإعمال حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة. وأضافت أن الدورة الاستثنائية ينبغي أن تكون فرصة ممتازة لتقديم تقييم تنفيذ التزامات بيجين وأن تعطي دفعة جديدة للجهود الوطنية المبذولة للتغلب على العقبات. وذكرت في هذا الصدد أن وفدها يرحب باعتماد البروتوكول الاختياري الذي ينبغي، في رأيها، أن يعزز قدرة لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الوفاء بولايتها.

١٢ - وقالت إن رومانيا اتخذت خطوات حازمة للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في بيجين، وأنها تخطط لتقديم تقرير مفصل عن سياسات النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين عند النظر في تقريرها الدولي الرابع الذي ستقدمه إلى اللجنة القضاة على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

١٣ - وذكرت أن السلطات الرومانية وضعت، وبدأت في تنفيذ خطة عمل وطنية تمثل أهدافها الرئيسية في وضع وتطوير آلية مؤسسية لتنسيق السياسات في مجال النهوض بالمرأة وتحسين الحالة الاقتصادية للمرأة وتحقيق المساواة لها في فرص الوصول إلى سوق العمل؛ وتحسين ظروف عملها؛ وزيادة سيطرتها على استخدام الموارد الاقتصادية ومنع ومراقبة العنف الموجه ضد النساء والأطفال؛ وإدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والتعليمية. وأضافت أنه تم إنشاء آلية وطنية لتنفيذ هذه الأهداف على المستويين الحكومي والبرلماني. وقالت إن أعمال أمين المظالم الروماني لصالح الأطفال والنساء والأسر يتوقع أن تسمم في نجاح هذه الجهود.

١٤ - وقالت إنه تم إعداد مشروع قانوني جديد يهم ما الآن على جدول أعمال البرلمان: الأول ينص على تحقيق المساواة في الفرص بالنسبة للمرأة ويعظر التمييز في العمل على أساس الجنس، ويُعرف ويحظر التحرش الجنسي، ويقرر شروط الإعلان عن الوظائف والحصول عليها؛ والثاني ينص على إجازة الأبوة أو الأمومة بما يحقق للأباء المساواة في رعاية المولودين حديثاً ويشجع مبادئ المشاركة في الحياة العائلية وتقاسم المسؤولية عن تربية الأطفال وتعليمهم.

١٥ - وقالت إن الحكومة استطاعت أيضاً، بفضل الدعم القيم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تضع برنامجاً ينبع من حقوق المرأة في مكان العمل وحقها في الصحة الإنجابية، واتخذت تدابير لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في إطار استراتيجية أوسع تستهدف السيطرة على العنف وخاصة في البيت. وأضافت أنها أقامت، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بإنشاء مركز تدريبي لمساعدة وحماية ضحايا العنف المنزلي. وقالت إنه قد تبين لها أن التعاون بين الحكومة والهيئات الاجتماعية عامل حاسم في التصدي للممارسات التمييزية ضد المرأة.

١٦ - ذكرت أن رومانيا تقدر تعاونها مع شعبة النهوض بالمرأة، ولجنة مركز المرأة، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة. وأضافت أنها ملتزمة بأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات، والمجتمعات المدنية، والمنظمات الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة. وقالت في هذا الصدد إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تتناول موضوع "المرأة في عام ٢٠٠٠" ينبغي أن تكون فرصة أمام المجتمع الدولي للعمل المتضاد من أجل الاحترام الكامل لحقوق المرأة.

١٧ - السيدة ليونس-كاريل (سانت لوتشيا): تكلمت باسم الاتحاد الكاريبي فقالت إنها تنضم إلى البيان الذي قدمته غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. على أنها ذكرت أن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين حقق من النجاح أقل مما كان مرغوباً فيه. وأضافت أن المرأة التي تشكل نسبة كبيرة من السكان ومن القوى العاملة، تتحمل الجزء الأكبر من وطأة الفقر والبطالة والأمية وسائر العلل الاجتماعية. وقالت إن ٧٠ في المائة من فقراء العالم هم من النساء.

١٨ - ذكرت أنه من أجل تنفيذ مجالات الاهتمام الإنسي عشر الحاسمة، اختار الاتحاد الكاريبي أن يركز جهوده دون الإقليمية على مجالات معينة من مجالات منهاج العمل وهي: المرأة والفقر، والتعليم، والصحة، والعنف الموجه ضد المرأة. وأضافت أن الجهد المبذول لمكافحة مشكلة الفقر زاد في صعوبتها نقص البيانات. وأشارت إلى ما ذكره منهاج العمل من أن الفقر لا يمكن القضاء عليه بدون وصول جميع النساء إلى الموارد والفرص والخدمات العامة. وقالت إن بلدها يدرك أن التعليم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة هو أيضاً مسألة هامة، ومن ثم يجري تنفيذ برامج تعليمية وتدريبية للنساء والفتيات في جميع أنحاء المنطقة دون إقليمية. كما ذكرت أن هناك تدابير يجري اتخاذها لوضع سياسات وطنية لمناهضة العنف المنزلي، وهي سياسات تدعوا إلى وضع برامج تدريبية للشراطة والمحامين والإحصائيين الاجتماعيين ورجال الدين والعلمانيين في مجال الرعاية الصحية. وأضافت أن معظم بلدان الاتحاد الكاريبي وقعت وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه. وذكرت أن الاتحاد الكاريبي يرحب باعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية الأولى ويؤيد بدء سريانه في وقت مبكر.

١٩ - وقالت إن دفع عملية التنفيذ إلى الأمام يقتضي إيجاد حلول للفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأضافت أن الفقر والبطالة آخذان في التزايد في البلدان النامية وأن العمر المتوقع

آخذ في الانخفاض، وأن المشاكل الاجتماعية مثل حمل المراهقات والبغاء والأمية آخذة في التزايد. وقالت إن من رأي الاتحاد الكاريبي أن منهج العمل أخفق في التصدي بالقدر الكافي لأثر العولمة والسياسات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والسياسات المتعلقة بقضايا الجنسين على حياة المرأة.

٢٠ - السيد زمييفسكي (الاتحاد الروسي): قال إنه كانت هناك تطورات إيجابية كثيرة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥). وذكر أن المجتمع الدولي يعتبر أن إعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين مسائل ذات أولوية. وأضاف أن فكرة إدماج عامل الجنسين في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة أصبحت حقيقة واقعة. وذكر أن وفده يرحب، على وجه الخصوص، باعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي شارك الاتحاد الروسي بنشاط في وضع مشروعه، وأنه يتطلع إلى بدء سريانه على وجه السرعة.

٢١ - وذكر أنه نتيجة للعولمة فإن الأزمة المالية العالمية أثرت على الاقتصاد العالمي كله. وأضاف أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال تأثرت بصفة خاصة وأن المرأة في هذه البلدان كانت أشد الفئات معاناة. وذكر أن الأزمة أدت في الاتحاد الروسي إلى انخفاض الإنتاج وإلى زيادة حادة في معدلات البطالة والتضخم، وأن حكومته تسعى إلى التخفيف من حدة التكاليف الاجتماعية للأزمة عن طريق زيادة المساعدات الاجتماعية المقدمة إلى المعلمين والأطباء وسائر العاملين في القطاع العام ومعظمهم، من النساء، وعن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان دفع إعانات الطفولة بانتظام. وقال إنه في ضوء آثار الأزمة، يقترح الاتحاد الروسي أن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء آلية لإدارة عملية العولمة.

٢٢ - وقال إن على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً منسقة للتصدي لمشكلة فقر المرأة. وذكر أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال تحتاج إلى الدعم الدولي من أجل وضع برنامج لتوفير فرص العمل تستهدف المرأة والقيام بمبادرات تستهدف تشجيع قيام المرأة بالمشروعات التجارية وتعزيز مهاراتها الإدارية. وأضاف أن الاتحاد الروسي رحب بإيراد توصيات في البيان الوزاري بشأن دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها، في القطاع الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي عقدت في عام ١٩٩٩ وتصدت للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة في هذه البلدان.

٢٣ - وأعرب عن أسفه لعدم تناقص عدد نساء العالم اللاتي يتأثرن بالمنازعات المسلحة وغيرها من الأزمات. وقال إنه لا بد من إعطاء أولوية عالية للدبلوماسية الوقائية واتخاذ تدابير لتجنب الكوارث الإنسانية. وذكر أنه يتعين في الوقت نفسه القيام بمبادرات للإقلال من المعاناة البشرية على نحو يتسمق وميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، كما ينبغي أن تأخذ نظم الجزاءات في الاعتبار مستقبلاً الآثار السلبية للجزاءات على المرأة وغيرها من الفئات الضعيفة.

٢٤ - وأعرب عنأمل الاتحاد الروسي في أن تتحقق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تحت عنوان "المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، التنمية، والسلم في القرن الحادي

"والعشرين" إلى التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الخطوات التي يلزم اتخاذها بناء على الاستراتيجيات التي اتفق عليها في مؤتمر بيجين لتعزيز النهوض بالمرأة. وقال إن الاتحاد الروسي رحب بالقرار المتوازن المتعلق بالجوانب التنظيمية للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية والذي اتخذته اللجنة التحضيرية في آذار/مارس. على أنه أضاف أن الاتحاد الروسي يقلقه أن الأعمال المتعلقة بنصوص الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية لم تبدأ بعد وأن طرق اشتراك المنظمات غير الحكومية لم تتحدد. وأضاف أن نجاح الدورة الاستثنائية سوف يكون إسهاما هاما في الإعمال الكامل لحقوق المرأة.

٢٥ - السيد شريف (تونس): قال إن وفده يسره اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. على أنه أضاف أن وفده يشغله أن التقدم الذي أحرز نحو تحقيق الأهداف التي تحددت في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) لم يكن متكافتاً. وأضاف أن معاناة المرأة هي أشد ما تكون في المناطق التي تعاني من الفقر والأمية والتهميش. وذكر أن وفده مقتنع بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالمرأة أمران متلازمان وأن المرأة يمكن أن تكون حافزا على التنمية. وقال إن للمجتمع الدولي دورا يتعين عليه أن يقوم به وهو تقديم الدعم إلى البلدان النامية في توفير البيئة التي تساعد على مكافحة الفقر.

٢٦ - وذكر أن حكومته ملتزمة بتعزيز حقوق المرأة. وأوضح أن الدستور المنتظر يكفل مبادئ المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس. وأضاف أنه تم تعديل قانون الأحوال الشخصية وقوانين الجنسية والعمل والعقوبات لاستبعاد جميع النصوص التي تميز ضد المرأة. وقال إن حكومته تسعى، في النهج الذي تتبعه بالنسبة لحقوق المرأة، إلى المحافظة على القيم الثقافية التقليدية التي تعتبر أساسية بالنسبة للهوية التونسية مع القيام في الوقت نفسه بتبني القيم الإنسانية العالمية التي يتميز بها المجتمع الحديث.

٢٧ - وقال إن حكومته قامت، في إطار إصلاحاتها التعليمية، باتخاذ عدد من التدابير لخفض معدلات التسرب بين الفتيات، كما تسعى لزيادة عدد الشابات اللاتي يتلقين التدريب المهني. وأضاف أنه تم القيام بمبادرات مختلفة لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وجعل الرعاية الصحية الإنجابية جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية الأساسية.

٢٨ - وأضاف أنه في التصدي لمجالات الاهتمام الإثني عشر الحاسمة التي حددتها منهاج عمل بيجين قامت حكومته بوضع عدد من الأولويات، منها تعزيز الإمكانيات الاقتصادية للمرأة، وتخفيض معدل الفقر بين النساء، وتحسين ظروف معيشة المرأة، والقضاء على التصورات النمطية للجنسين، وحماية الطفولة، وتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع المحلي، وحماية المهاجرات، وإعداد الإحصائيات الموزعة حسب الجنس، وبناء التعاون الدولي.

٢٩ - السيد مانيل (جزر سليمان): قال إن الدستور يقضى بكفالة الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين في جزر سليمان بغض النظر عن الجنس. على أنه أضاف أن معظم النساء لا يدركن حقوقهن القانونية، كما أن

مشاركتهن السياسية محدودة. وأضاف أن هذه المشاكل يجب التصدي لها من أجل تمكين المرأة من المساهمة في اتخاذ القرارات وفي التنمية العامة للبلد.

٣٠ - وقال إن أكثر من ٨٠ في المائة من نساء جزر سليمان يعيشن في المناطق الريفية ويشتغلن بالزراعة الكافية وصيد الأسماك. وذكر أن العقبتين الرئيسيتين اللتين تحولان دون النهوض بالمرأة هما انخفاض معدلات الإللام بالقراءة والكتابة بين الإناث (١٧ في المائة) وانخفاض أرقام القيد بالمدارس. وأضاف أن حكومته، لهذا، تعطي أولوية عالية للتعليم وتنمية الموارد البشرية، وتؤيد بقوة الاقتراح الداعي للبدء في عقد للأمم المتحدة للقضاء على الأمية وتتطلع إلى عقد منتدى التعليم العالمي الذي سيعقد في السنغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وإلى قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) بإعطاء مضمون لهذه المبادرات الدولية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣١ - وذكر أن حكومته اعتمدت مؤخراً سياسة وطنية فيما يتعلق بالمرأة. وأضاف أن شعبة المرأة والتنمية بوزارة الشباب والمرأة والرياضة والمجلس الوطني للمرأة، وهما الوكالستان الرئيسيتان للتنفيذ، ستعملان في شراكة مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية عموماً والجماعات الكنسية على وجه الخصوص. وقال إن الجماعات النسائية الكنسية في جزر سليمان هي وحدتها التي تقدم المساعدات المنظمة المتاحة لكثير من النساء، وخاصة من يعيشن منها في المناطق الريفية.

٣٢ - وقال إن قلة الموارد وضعف التنسيق هما العقبتان الرئيسيتان أمام التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية المتعلقة بالمرأة. وأضاف أن بناء القدرات من خلال التدريب والتعليم مسألة حاسمة، وأن هناك حاجة إلى زيادة الوعي بين النساء ببرامج العمل الإقليمية والدولية. وقال إن وفده يود، في هذا الصدد، أن ينوه بالمساعدات التي قدمها معهد الأمم المتحدة الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة في تنظيم الحلقة التدريبية الوطنية المتعلقة بالمرأة وإدارة البيئة والتنمية المستدامة التي عقدت في هوتنيارا في آب/أغسطس ١٩٩٨. وأضاف أن الصعوبات المالية التي يواجهها المعهد في الوقت الحاضر يجب أن تلقى الدعم الواجب لتمكينه من التوسع في أنشطته كما يجب التصدي لهذه الصعوبات.

٣٣ - وذكر أن جزر سليمان ملتزمة بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأن اعتماد السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة كان خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. وقال إنه بالنظر إلى ضعف القدرة الوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها فإن جزر سليمان تحتاج إلى المساعدة التقنية من الأمانة العامة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية.

٣٤ - السيدة راميزيز (الأرجنتين): قالت إن وفدها ينضم، أولاً وقبل كل شيء، إلى البيان الذي قدمته المكسيك باسم بلدان مجموعة ريو، وخاصة ما ورد به من ملاحظات بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة وللمؤتمر الإقليمي الثامن للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٥ - ذكرت أن حكومتها تدرك أن جماهير الأرجنتين ليس لديها وعي واضح بعلاقة القوى بين الرجل والمرأة، وخاصة بالعقبات التي تقف في طريق مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية الإنتاج وفي توزيع الثروة. وأضافت أن حكومتها تأمل في التصدي بقوة خلال الدورة الاستثنائية عن "المرأة في عام ٢٠٠٠" لمسألة القضاء على الصور النمطية التقليدية والثقافية التي تحول دون وصول المرأة إلى مراكز القيادة.

٣٦ - قالت إن الأزمة المالية التي تواجه معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة حتمت اتخاذ قرارات عنيفة بينها إغلاق مكتب الاتصال في نيويورك. وذكرت أن الأرجنتين تؤيد إعادة تشكيل المعهد من الناحية الاقتصادية لأن من شأن ذلك أن يزيد فعاليته وأن يساعد في التغلب على الأزمة. وقالت إن المعهد هو المؤسسة الوحيدة المكرسة للبحث والتدريب في مجال النهوض بالمرأة وينبغي ألا تتم تصفيته لأسباب مالية.

٣٧ - ذكرت أنه وفقاً لنصوص منهاج العمل يتحمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مسؤولية زيادة الخيارات والإمكانيات المتاحة للتنمية الاقتصادية والسياسية للمرأة. وأضافت أنه تحقيقاً لهذه الغاية قام الصندوق بتعزيز صلاته بالهيئات الأخرى كما أنه يقوم بتقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأضافت أن الصندوق ظل على مدى عقدين من الزمان يدعم الأنشطة الابتكارية والتجريبية التي تستفيد منه المرأة في أكثر من ٦٥ بلداً. وذكرت أن مشروع الاتصال في الأرجنتين، على سبيل المثال، أنشأ شبكة معلومات للمؤسسات الرسمية والروابط المدنية بغرض تحقيق الديمقراطية وتيسير تدفق المعلومات إلى البلد وخروجها منه.

٣٨ - وأضافت أن التحدي الكبير الذي يطرحه القرن الحادي والعشرون هو التغلب على العقبات العملية التي تحول دون النهوض بالمرأة ومكافحة الأنماط التمييزية التي طال عهدها والتي تؤثر على النساء لا كأفراد وإنما كفئة، وذلك من خلال القيام بحملات تعليمية مصممة خصيصاً لهذا الغرض. وأضافت أن الأرجنتين تحفيزياً ما تم مؤخراً من اعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية وتأكيداً بدء سريانه على وجه السرعة.

٣٩ - قالت إن وفد الأرجنتين يأمل في أن تقوم اللجنة المخصصة المسؤولة عن إعداد اتفاقية دولية ضد الحرية المدولية المنظمة بوضع مشروع بروتوكول بشأن الاتجار بالنساء والأطفال. وأضافت أن الأرجنتين شاركت بنشاط في هذا العمل وأنها ستواصل القيام بذلك. وذكرت أن الحكومة تأمل أيضاً في أن يأتي القرن القادم معه بمزيد من التقدم للمرأة في الأمانة العامة.

٤٠ - السيد أكنسانيا (نيجيريا): قال إن وفده يود أن ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن ما تم مؤخراً من اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من شأنه أن يوفر للمرأة في جميع أنحاء العالم آلية فعالة لحماية حقوقها بمقتضى ذلك الصك. وأضاف أن نيجيريا صدقت على الاتفاقية بدون تحفظات في عام ١٩٨٥. وذكر أنه منذ تقديم تقريريها الدوريين الثاني والثالث معاً بشأن تنفيذ الاتفاقية في عام ١٩٩٨ إلى لجنة القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة، قامت حكومته باتخاذ خطوات للتصدي للمشاكل التي حددتها اللجنة، وخاصة استمرار الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة النساء والفتيات في نيجيريا.

٤١ - وقال إن حكومته أنشأت وزارة اتحادية جديدة لشؤون المرأة وتنمية الشباب، برئاسة وزيرة، لزيادة التنسيق فيما يتعلق بالمرأة. وأضاف أن هناك وزارة لشؤون المرأة في كل ولاية من الولايات البلد تعمل مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقضايا الجنسين. وقال إنه تم في بعض الولايات تنظيم حلقات عمل لوضع استراتيجيات لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، بينما قامت الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة بنشر كتب مبسطة عن مجالات الاهتمام الإثني عشر الحاسمة الواردة في منهاج العمل.

٤٢ - ذكر أنه كان من بين التدابير الأخرى التي اتخذت للنهوض بالمرأة إذاعة شريط فيديو عن مشاكل الزواج المبكر؛ والبدء مرة أخرى في تضييد مشروع التعليم الأساسي العام؛ وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية بالنسبة للحوامل؛ ونشر المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات بغرض تحسين الصحة العامة ونوعية الحياة للمرأة؛ وزيادة الوعي من خلال الملصقات والمنشورات وإجراء المناقشات في وسائل الإعلام عن ضرورة النهوض بمركز الطفلة.

٤٣ - ذكر أنه مع ما تم مؤخرا في نيجيريا من تحول إلى الحكم الديمقراطي ومن شغل المرأة لبعض المراكز القيادية في القطاع الخاص حدثت زيادة ملموسة في عدد المعينات بالوظائف العليا في الحكومة وعدد المنتخبات للهيئات النيابية.

٤٤ - وقال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ينبغي أن تبرز التقدم الذي تم إحرازه منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأن تحدد المبادرات الأخرى التي يمكن أن تساعد على المضي في تنفيذ منهاج عمل بيجين. وذكر أن اعتماد إعلان قصير يحدد رؤية المستقبل ويعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بالمنهاج من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لهذه العملية.

٤٥ - السيدة أفتتاب (باكستان): قالت إنه على الرغم من بعض الاتجاهات الإيجابية فإن المرأة ما زالت ضحية للتمييز والعنف داخل الأسرة وفي المجتمع ككل، وأن ما تقدمه من إسهامات إلى المجتمع ما زال إلى حد كبير أمراً غير معترف به. وذكرت أن النساء يؤلفن أغلبية الفقراء وثلثي الأميين في العالم، مما يجعلهم عرضة للاستغلال. وأضافت أن حظ المرأة أكثر سوءاً في ظروف المنازعات المسلحة، وأن الاغتصاب استخدم كسلاح في الحرب في أفريقيا ودول البلقان وأنه يستخدم في كشمير حتى الآن، وأضافت أن على المجتمع الدولي أن يدين الأعمال الوحشية التي تقوم بها الهند في كشمير.

٤٦ - ذكرت أن باكستان انتهت من وضع خطة عملها الوطنية التي تتناول جميع المجالات الحاسمة الإثني عشر المحددة في منهاج عمل بيجين والتي وضعت بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية

والمختصين في العلوم الاجتماعية. وذكرت أنه بمقتضى هذه الخطة تقوم وزارة المرأة والتنمية بتنسيق جهود إدارات تنمية المرأة في الأقاليم وغيرها من الوكالات لتشجيع مشاركة المرأة على جميع المستويات. وأضافت أن الخطة تركز على توفير فرص التعليم للجميع بغرض الوصول إلى أن يكون الالتحاق بالمدارس بمعدل ١٠٠ في المائة والقضاء على الفجوة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٠^٣. وذكرت أن توفير فرص العمل وإتاحة بيئة توفر فرص الأعمال التجارية يعتبران خير وسيطين للتغلب على ظاهرة ارتفاع معدل الفقر بين الإناث. وقالت إن من الأولويات الأخرى تعليم فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية الإنجابية، وخاصة في المناطق الريفية. وذكرت أنه يتبيّن من أحدث الإحصاءات أن وفيات الأطفال قد تحسنت بالنسبة للفتيات على مدى العقد الماضي. وأضافت أنه قد شُنَّت حملة لتعريف الجمهور بالتكليف الاجتماعية للعنف الموجه ضد المرأة وتعريف المرأة بالإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد من يرتكبون هذه الجريمة. وقالت إنه تم إنشاء مراكز للأزمات لمساعدة ضحايا العنف في جميع المدن الرئيسية، وأن الحكومة تقوم، بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف زيادة الوعي بحقوق المرأة، بعملية مراجعة مستمرة للتشریفات التي تتطوّي على تمييز.

٤ - السيد أغسطس (رواندا): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي قدمه ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤ - وذكر أن المرأة هي عصب الحياة الاقتصادية في رواندا التي تعتمد أساساً على الزراعة: حيث تعتمد ٩٧ في المائة من النساء على الزراعة كمصدر للعيش. وأضافت أن ٦٠ في المائة من النساء هن من الأرامل. كما ذكرت أن النساء والفتيات تعرضن لأنواع الوحشية خلال عملية إبادة الجنس التي حدثت في عام ١٩٩٤ وأن كثيراً من شاهدن أو تعرضن للاغتصاب والتعدّي والوحشية ما زلن يعانيين نفسياً من آثار هذه الأعمال. وأضافت أن كثيراً من الأسر المعيشية ترأسها الآن أرامل يعشن في فقر مدقع. وقالت إن وزارة شؤون الجنسين، التي ترأسها امرأة، قامت، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والبلدان الصديقة، بإعادة تأهيل ضحايا الاغتصاب وتقوم بتوفير المساعدة الطبية وتنظيم جلسات المشورة لمن يعاني من الآثار النفسية. وذكرت أن تدبير الموارد على وجه السرعة لازم لتوفير المأوى وتقديم الدعم وتوفير الأنشطة المدرة للدخل للمرأة، فضلاً عن توفير التمثيل القانوني لكفالة حقوقهن.

٥ - وذكر أن المرأة ممثلة تمثيلاً جيداً في الهيئتين التشريعية والقضائية وفي الوظائف الرئيسية بالحكومة وأن البرلمان ينظر حالياً في مشروعين بتعديل قانون المواريث وقانون ملكية الأرض لاستبعاد التمييز ضد المرأة. وأضاف أن الحكومة أيدت إنشاء صندوق مشترك للمرأة يستهدف النساء الفقيرات اللاتي لا يستطيعن الحصول على قروض من البنوك كما أنها أنشأت صندوق ضمادات نساء الطبقة الوسطى من خلال بنك تجاري، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي توفر فرص العمل للمرأة.

٥ - وقال إن حكومته أنشأت مجالس للمرأة تكون بمثابة منتديات تتيح لها المشاركة في جميع مجالات التنمية الوطنية وتعجل بالتمكين لها، كما أنها تقوم بإنشاء محاكم شعبية تمكن السكان المحليين من المشاركة في

المحاكمات المتعلقة بجرائم إبادة الجنس والجرائم الموجهة ضد الإنسانية التي ارتكبت في رواندا، وأن ٣٠ في المائة من أعضاء هذه المحاكم سيكونون من النساء.

٥١ - السيد سوه داي ون (جمهورية كوريا): قال إنه على الرغم من بعض المكاسب التي تحققت فإن المرأة ما زالت تواجه عقبات عديدة من بينها العقبات التي ترتب على الأزمات الاقتصادية وحالات النزاع. وذكر أن على الحكومات والمجتمع المدني تكوين شراكة في تطبيق قواعد السلوك الجديدة. وأضاف أن الإرادة السياسية والالتزام ضروريان بالنسبة لجميع المبادرات التي تسعى إلى تحقيق معاملة المرأة على قدم المساواة مع الرجل وإلى جعل قضية الجنسين ضمن الاهتمامات الرئيسية. وذكر في هذا الصدد أن وفده يحيط علماً بالارتياح بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية آسيا والمحيط الهادئ تحظر لتنظيم اجتماع حكومي دولي على مستوى عال في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لاستعراض التنفيذ الإقليمي لـإعلان وبرنامج عمل بيجين.

٥٢ - وقال إن حكومته تقوم بإعداد سياسات تركز تركيزاً خاصاً على حقوق المرأة والتمكين لها، وإنها في عام ١٩٩٩ أصدرت قانون التمييز بين الجنسين والإنصاف منه، وهو يحظر التمييز بين الجنسين في الوظائف والتعليم والتمتع بالخدمات والتيسيرات وفي تطبيق القوانين واللوائح، وينص على تدابير للتحقيق وتصحيح الأوضاع. وأضاف أنها أصدرت قوانين أخرى لزيادة تعزيز البيئة التي تمكن المرأة الكورية من المساهمة في الأنشطة الاقتصادية.

٥٣ - السيدة أوديرا (كينيا): قالت إن وفدها ينضم تماماً إلى البيان الذي قدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٤ - ذكرت أن مكتب المرأة، وهو الوكالة الحكومية للمرأة في كينيا، شرع في تنفيذ منهاج عمل بيجين بتوزيع كتيب تدريبي الغرض منه زيادة الوعي بقضايا الجنسين على المستوى المحلي والمساعدة في وضع خطط عمل محددة على مستوى المقاطعات. وأضافت أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ عقد مؤتمر وطني لاستعراض التقدم المحرز وتبين من هذا الاستعراض أنه ما زالت هناك عقبات رئيسية تعيق التنفيذ.

٥٥ - وقالت إن مكتب المرأة يقوم بإعداد وثيقة بشأن السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة والتنمية وأنه قام بدور نشط في العمل على جعل قضايا الجنسين ضمن الاهتمامات الرئيسية في القطاع العام وذلك بتنظيم حلقات دراسية لقيادات الوزارات الحكومية.

٥٦ - ذكرت أن المجلس يقوم حالياً بوضع مؤشرات لرصد المسائل المتعلقة بالجنسين من أجل تنفيذ منهاج العمل. وقالت إنه مع التوسيع في إعداد البيانات الموزعة حسب الجنس وإتاحتها أصبح من الواضح أن المرأة تقوم بدور حاسم في جهود التنمية الوطنية. فقد أظهرت الإحصاءات أن الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة تمثل ٤٧ في المائة من سكان الريف و ٢٩ في المائة من سكان الحضر الذين يعيشون تحت خط الفقر، وأن المرأة تمثل نصيباً غير متناسب في القوى العاملة الزراعية ولكنها لا تسيطر إلا على ٣٨ في المائة من عملياتها. وأعربت عن أسفها لأن مشاركة المرأة في صنع القرارات لم تتناسب مع عملية التحول الديمقراطي الواسعة التي تجري

في كينيا: حيث لا تمثل المرأة إلا نسبة مئوية صغيرة بين أعضاء البرلمان والمديرين وإن كانت قد حدثت زيادة طفيفة في عدد النساء في الهيئة القضائية. وأضافت أن وجود البيانات الموزعة حسب الجنس تضع الحكومة في مكان أفضل لتقدير مدى الفوارق بين الجنسين وتوجيه التدخلات نحو أهداف معينة ورصد أثر السياسات. وقالت إن جميع الإحصاءات تشير إلى ضرورة إشراك المرأة في جميع جوانب التنمية المستدامة. وأضافت أنه على الرغم من العقبات الهائلة فإن المرأة ستواصل القيام بدور إنتاجي كبير في القطاعين المنظم وغير المنظم وخاصة في القطاع الأخير.

٥٧ - ذكرت أن كينيا تتوقع أن تتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من خلال خطة وطنية للقضاء على الفقر سوف تعزز النهوض بالمرأة، وخاصة إذا تم بلوغ الأهداف المحددة في ميادين التعليم والصحة والفنون. على أنها أضافت أن القيام بأية أعمال أخرى سوف يتوقف على قدرتها على تعبئة الموارد وتعزيز بناء القدرات على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي.

٥٨ - السيدة عفيفي (المغرب): قالت إنه مما لا شك فيه أن استراتيجيات تحقيق المساواة بين الجنسين قد حققت تقدماً في مجتمعات الوفرة، ولكن حالة المرأة تدعو إلى القلق الشديد في المجتمعات الفقيرة، مثل المجتمعات الأفريقية، التي تحدث فيها المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية بصفة خاصة، لأن الفقر وسوء التغذية والأمية وما يرتبط بها من علل زادت تهميش المرأة وحرمتها من معظم حقوقها الأساسية.

٥٩ - ذكرت أن المغرب تبذل جهوداً دائمة لتحقيق التنمية وتصحيح الفوارق الاجتماعية بين مركز المرأة ومركز الرجل. وقالت إن حكومتها قامت على وجه الخصوص، بتنظيم حملة وطنية لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وأضافت أن المغرب تقوم، على الرغم من العقبات الاجتماعية والثقافية والتاريخية، بتنفيذ استراتيجية وطنية تستهدف إدماج المرأة في عملية التنمية وأن خطة العمل الوطنية التي اعتمدت في آذار / مارس ١٩٩٩ تعكس جميع الأهداف التي حددت في منهاج عمل بيجين. وقالت إن للمرأة الآن وجوداً في جميع مجالات الحياة الوطنية، بما في ذلك الوظائف الرئيسية ذات المسؤولية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٦٠ - السيدة جوزيف (سرى لانكا): رحبت باعتماد الجمعية العامة للبرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأعربت عنأمل وفدها في أن تشرع الدول الأعضاء في التصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

٦١ - وأضافت أن تقرير الأمين العام (A/54/123-E/1999/66) ذكر أن العولمة وتناقص التعاون الدولي في التنمية قد زاد حدة تهميش المرأة الريفية في البلدان النامية. وقالت إن وفدها، لهذا، يؤيد بصفة خاصة التوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ من التقرير. وذكرت أن الاحتياجات الخاصة للمسنات في المناطق الريفية تستحق أيضاً العناية.

٦٢ - وعلى الصعيد الوطني، قالت إن حكومة سري لانكا تود أن توجه الاهتمام إلى إنشاء عدد من الآليات الحكومية التي تتناول حماية الطفل، والمرأة المهاجرة، والمرأة في مناطق التجارة الحرة، والسكان والصحة الإنجابية، والطريق والكحول، وإلى وحدة خدمات متنقلة تهتم بمشاكل المرأة الريفية. وأضافت أن لجنة المرأة المسؤولة عن تنفيذ ميثاق المرأة الذي وضع على نمط الاتفاقية تقوم، ضمن أمور أخرى، بمراجعة التشريعات وتنظيم برامج للموظفين لزيادة وعيهم بمسائل الجنسين، كما أنشئت آلية لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز. وأضافت أن الإنفاق القضائي سوف يصبح أكثر يسراً عند صدور القانون الجديد الذي تعتمد الحكومة إصداره بشأن تكافؤ الفرص.

٦٣ - ذكرت أن وزارة شؤون المرأة مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية في سري لانكا التي تسعى إلى تحقيق أهداف مؤتمر بيجين وأنها أنشأت مراكز اتصال في الوزارات الأخرى لرصد عملية جعل قضايا الجنسين مسألة أساسية في السياسات الحكومية. وقالت إن الوزارة تتلقى الدعم في أعمالها من وكالات الأمم المتحدة ومن المانحين الثنائيين وأنها تلقت مؤخراً تعهداً بدعم مالي كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٤ - ذكرت أن وفدها يقلقها ما تعاني منه العاملات المهاجرات ويأمل في أن يقوم العدد المطلوب من البلدان بالتصديق على اتفاقية حماية حقوق جميع العاملات وأفراد أسرهن حتى يبدأ تنفيذها بحلول سنة ٢٠٠٠.

٦٥ - السيدة رشيد (المراقبة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة): قالت إن نهج الحقوق الذي تأخذ به اليونيسيف يتطلب تعزيز المهارات التحليلية ومهارات البرمجة للوقوف على الأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجه المرأة والطفل ولزيادة تفهم الروابط بين هذه المشاكل والموارد البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لحلها. وقالت إن الالتزامات المحددة من جانب البلدان النامية ومجتمع المانحين بالتوسيع في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وهو ما طلبه في الاجتماع الدولي بشأن مبادرة ٢٠/٢٠ الذي عقد في هانوي، ضرورية لتحقيق الأهداف التي حددت في بيجين والقاهرة.

٦٦ - قالت إن اليونيسيف تعتبر أن التوسيع في تعليم الفتيات أمر ضروري لإعمال حقوق الفتيات والنساء. وذكرت أن المنظمة تتعاون في الجهود التي تبذل لا لتسهيل الالتحاق بالمدارس فحسب، بل أيضاً لإزالة العيوب الهيكلية الكامنة التي تعود إلى التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. وأضافت أنه في مجال وفيات الأمومة تعمل اليونيسيف مع شركائها - وخاصة منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان - على تعزيز الخدمات الصحية الميسرة للمرأة وعلى توفير البيئة المواتية للتغيير.

٦٧ - ذكرت أن تحقيق أهداف بيجين والقاهرة يقتضي القضاء على "مؤامرة الصمت" التي تحيط ببيرووس نقص المناعة البشرية/إيدز وما كان لها من أثر في الماضي على تحقيق أية مكاسب في مجال صحة المرأة والتنمية. وقالت إن هذا الوباء تسبب حتى الآن في تبخر ٨ ملايين من الأطفال وأن من المرجح أن يرتفع هذا العدد إلى ٤ مليوناً بحلول سنة ٢٠٠٠. وأضافت أن المرأة تحمل نصيباً غير مناسب من عبء هذه المأساة، وذكرت

أنه من أجل إحداث التغييرات اللازمة في السلوك والممارسات، قامت اليونيسيف بإقامة شراكات وثيقة مع الجماعات المحلية والأسر والشباب ومن يقومون بتوفير الرعاية والمحاسبين بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز.

٦٨ - وقالت إن من المهم ألا تغيب عن الباب التحديات الكثيرة التي ما زالت على الطريق. وذكرت أن نحو ٦٠٠ ألف امرأة تموت سنوياً أثناء الحمل وأن نحو ٦٠ مليون امرأة لا يعرفن القراءة والكتابة. وأضافت أنه يتبعين حث جميع الدول الأعضاء على القيام ليس فقط بالتصديق على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وسحب تحفظاتها كمسألة ملحة بل أيضاً على ترجمة الالتزامات الدولية إلى أفعال. وقالت إنه قد ثبت أن إقامة الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحكومات أمر حاسم بالنسبة لفعالية التدخلات. وأضافت في هذا الصدد أن الندوة القضائية التي تعقدتها شعبة النهوض بالمرأة في فيينا تلقى أشد الترحيب.

٦٩ - وقالت إن اليونيسيف تشارك أيضاً على الصعيدين الإقليمي والوطني في الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة وتحطّط لتنظيم مناسبات خاصة أثناء تلك الدورة عن الموضوعات المتعلقة بالمساوة بين الجنسين. وأضافت أن اليونيسيف قد ركزت أيضاً على بناء القدرات اللازمة لجعل قضايا الجنسين ضمن الشواغل الرئيسية وأنشأت في جميع المناطق شبكات اتصال فيما يتعلق بقضايا الجنسين. وذكرت أن اليونيسيف أصدرت دليلاً عن جعل قضايا الجنسين مسألة رئيسية في كل دورة البرمجة وهو ما يتفق ودعوة الأمين العام إلى وضع استراتيجيات محددة في هذا المجال. وأضافت أنه يجري أيضاً توجيه عناية كبيرة إلى كبار المستقبل من خلال التدخلات التي تتم في مرحلة الطفولة المبكرة لضمان المساواة بين الجنسين مع إبراز دور الوالدين ودور المجتمع المحلي على نحو متزايد.

٧٠ - السيدة غيرتروديس ديفيس (غينيا الاستوائية): قالت إن حكومتها أنشأت وزارة للشؤون الاجتماعية ومركز المرأة ترأسها امرأة لتحسين حالة الأسرة وضمان مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار. وأضافت أن المرأة لها الآن وجود قوي في الهيئتين التشريعية والقضائية وأنها تشارك بنشاط في القوات المسلحة الوطنية. وقالت إن مما يعوق التقدم في كثير من الأحيان قلة الموارد والصعوبات الاجتماعية الثقافية الموروثة عن الماضي.

٧١ - وذكرت أن الاستراتيجية الاقتصادية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٧ تتناول ثلاثة مجالات هي الصحة والتعليم والقطاع الاقتصادي. وأضافت أن أهداف الاستراتيجية هي تحقيق التغطية الغذائية لضعف القطاعات، وتخفيض وفيات الرضع، وضمان توافر مياه الشرب النقية، والقضاء على أمية الإناث في المناطق الريفية، وتوفير التدريب المهني في المناطق الحضرية، وتوسيع المرأة بحقوقها، وتخفيض حدة الفقر، وتوفير القروض الصغيرة للتعاونيات الريفية للمرأة، وزيادة فرص العمل. وقالت إن مختلف المنظمات الحكومية تعمل مع الحكومة لتحقيق هذه الأهداف في القطاع الاجتماعي.

٧٢ - السيد بهاتاشاراجي (الهند): قال إن وفده يريد أن ينضم انضماماً كاملاً إلى البيان الذي قدمته غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن اعتماد البروتوكول الاختياري يمثل معلماً هاماً على طريق النهوض بالمرأة. وأضاف أن الهند تؤيد أيضاً تأييدها قوياً إعادة تنشيط معهد الأمم المتحدة الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة.

٧٣ - وعلى الصعيد الوطني، ذكر أن حكومته ملتزمة بتحسين مركز المرأة وأعطت أولوية للطفلة. وقال إنه يوجد عدد من الآليات المؤسسية لتعزيز حقوق المرأة بما يتفق مع صكوك حقوق الإنسان الدولية، ومن هذه الآليات إنشاء إدارة لتنمية المرأة والطفل توجه عناية خاصة إلى المرأة الريفية، وإنشاء لجنة وطنية للمرأة تقوم بمراجعة التشريعات والتحقيق في ادعاءات التمييز وتوفير مظلة لوضع السياسات استناداً إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء لجنة برلمانية للتمكين للمرأة تقوم برصد عملية جعل قضايا الجنسين ضمن الشواغل الرئيسية، وإنشاء صندوق وطني للمرأة يقدم القروض والمنح إلى الفقيرات في القطاع غير المنظم، وإنشاء مجلس مركزي للرعاية الاجتماعية يعمل من خلال أكثر من ألف هيئة تطوعية.

٧٤ - وقال إنه كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، تم إنشاء وحدات نسائية في مراكز الشرطة والتوسع في مشاركة المرأة في إعمال القوانين. وعلى صعيد القرية، تم التوسيع في خدمات الدعم الاجتماعي المخصصة للمرأة. وأضاف أن سياسة التمكين للمرأة تعكس بوضوح في الخطة الخمسية للحكومة. وأن الحكومة المركزية بها الآن عدد هام من النساء اللاتي يشغلن مناصب وزارية، كما أن أعداداً كبيرة من المرشحات قد انتخبن لإدارة شؤون القرى - وهو تطور لم يكن يخطر على البال فيما مضى. وذكر أن الجمهور أخذ يعي على نحو متزايد أن للمرأة الريفية نفسها حقوقها وواجباتها ومسؤولياتها. وقال إنه لما كانت الغالبية العظمى من سكان الريف تعيش في القرى فإن وفده يرحب بالشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن المرأة الريفية (A/54/123-E/1999/66).

٧٥ - وذكر، على الجانب السلبي، أن العولمة لم تؤد إلا إلى زيادة تهميش الفقراء، وزيادة الفوارق في الدخول، والقضاء على الأمان الوظيفي، والتأثير على فرص الحصول على الخدمات الصحية وعلى التعليم. وأضاف أن تناقص شعور المجتمعات بالأمان ينطوي على احتمال تفكك المجتمعات برمتها. وقال إن من دواعي القلق الشديد الأخرى في البلدان النامية على وجه الخصوص الأثر المحتمل على تقدم المرأة لاحتمالات التقدم الاقتصادي القائمة ولتدھور البيئة والضغط على الأرض. وقال إن أكثر ما سيتأثر بكل ذلك هو الصحة (وخاصة الصحة الإنجابية) والعادات الصحية والتعليم.

٧٦ - وقال إن عدم نجاح خطة التنمية الاجتماعية معناه أن التهوض بالمرأة سيصبح في خطر. وأنه بدون الإسراع بتنفيذ منهاج عمل بييجين لن تتحقق تنمية اجتماعية أو إدماج للمرأة. وذكر أنه كان من أثر العولمة أن الشركات عبر الوطنية التي تتيح أنشطتها في الخارج توفير فرص عمل للمرأة تصر على شروط للاستثمار تضعف المعايير الاجتماعية وتخرب القوانين المحلية التي تحمي حقوق الفرد. وأضاف أن البلدان النامية لا يمكنها أن تأمل في توفير بيئة تساعد المرأة على ممارسة حقوقها عندما تعمل البيئة الدولية ضدها. وقال إن التعاون الدولي، في هذا السياق، أمر حاسم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

- - - - -